حزب البعث والقضايا الوطنية في المملكة الأردنية الهاشمية (١٩٥٠ - ١٩٥٧)

م.م علي عطية كامل (وزارة التربية– تربية ذي قار– العراق)

م.م دعاء ثامر حسن(ماجستير تاريخ حديث ومعاصر–ذي قار – العراق)

الملخص:

تعد إمارة شرق الأردن واحدة من الكيانات السياسية التي أعلن عن تأسيسها في إعقاب الحرب العالمية الأولى والتي عانت من التسلط البريطاني المتمثل بفرض الانتداب عليها، الأمر الذي أثَّرَ على سائر الحياة فيها، وبالتالي دبت فيها مظاهر الحياة السياسية المتمثلة بظهور الأحزاب السياسية، إذ لم تشهد دورا فاعلاً للأحزاب السياسية قبل خمسينيات القرن العشرين، ومن الأحزاب التي ظهرت حزب البعث العربي الاشتراكي الأردني، والذي كان له الدور البارز في الحياة السياسية الأردنية.

تبنى الحزب قضية سد العجز المالي الأردني وجعلها من أولوياته، وحث الدول العربية على تقديم المساعدات المالية للأردن، إذ عد استمرار اعتماد الجيش الأردني على الضريبة المالية استمراراً للتدخل الأجنبي في شؤون الأردن.

تمكن الحزب من الحصول على الاعتراف لقانوني، الذي مكنه من الاشتراك في الساحة السياسية الأردنية بصورة رسمية ، بعد إن اقر مجلس النواب الأردني في الأول من كانون الأول عام ١٩٥٣ قانون باسم (قانون الأحزاب السياسية لسنة ١٩٥٣) والذي أصبح نافذ المفعول في السادس من كانون الثاني عام ١٩٥٤.

Abstrak:

The Emirate of Eastern Jordan is one of the political entities declared in the wake of the First World War, which suffered from the British domination of the imposition of the mandate, which affected the rest of life, and thus reflected the manifestations of political life represented by the emergence of political parties, An activist of the political parties before the 1950s, and of the parties that formed the Jordanian Arab Baath Socialist Party, which had a prominent role in Jordanian political life.

The party adopted the issue of filling the Jordanian financial deficit and making it one of its priorities, and urged the Arab countries to provide financial assistance to Jordan. The Jordanian army continued to rely on the financial tax to continue foreign intervention in the affairs of Jordan.

The party was able to obtain legal recognition, which enabled it to participate in the Jordanian political arena officially, after the Jordanian parliament passed a law in the name of the Political Parties Law of 1953, which came into effect on January 6, In 1954.

المقدمة:

تشكل إمارة شرق الأردن واحدة من الكيانات السياسية التي أعلن عن تأسيسها في إعقاب الحرب العالمية الأولى، عانت هذه الإمارة من التسلط البريطاني المتمثل بفرض الانتداب عليها، والذي أثر على سائر الحياة فيها، وبالتالي دبت فيها مظاهر الحياة السياسية المتمثلة بظهور الأحزاب السياسية ومنها حزب البعث العربي الاشتراكي الأردني، والذي كان له الدور البارز في الحياة السياسية الأردنية على الصعيد الوطني والقومي والدولي.

بعد صدور دستور عام ١٩٥٢، سعى حزب البعث للحصول على اعتراف قانوني يمكنه من الاشتراك في الساحة السياسية بصورة رسمية، وجاءت الفرصة له بذلك بعد إن اقر مجلس النواب الأردني في الأول من كانون الأول عام ١٩٥٣ قانون باسم (قانون الأحزاب السياسية لسنة ١٩٥٣)، والذي أصبح نافذ المفعول في السادس من كانون الثاني عام ١٩٥٤.

ولأهمية الموضوع وقع عليه الاختيار ليكون عنواناً للدراسة الموسومة (حزب البعث والقضايا الوطنية في المملكة الأردنية الهاشمية ١٩٥٠-١٩٥٧)، في محاولة متواضعة لمعرفة دور ومواقف الحزب من القضايا الداخلية والقومية فضلاً عن مواقفه في الساحة السياسية الأردنية.

تألفت الدراسة من مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة، تناول المبحث الأول الذي جاء بعنوان نشأة الحزب وحصوله على الاعتراف من الحكومة، إي بدايات الحزب ومعرفة برنامجه الداخلي وأبرز شخصياته، في حين تطرق المبحث الثاني المعنون حزب البعث ووحدة الضفتين عام ١٩٥٠، إلى موقف الحزب من توحيد ضفتي المملكة الأردنية الهاشمية، إما المبحث الثالث فقد جاء تحت عنوان الانتخابات النيابية ودور الحزب داخل المجالس ١٩٥٠-١٩٥٧، وهنا جاء الحديث حول مشاركات الحزب في الانتخابات والأدوار التي قام بها الحزب من خلال الأعضاء الذين فازوا في انتخابات المجالس ومثلوا حزب البعث، أما خاتمة البحث فقد ضمت أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج في ضوء محتوياتها ومصادرها.

المبحث الأول: **نشأة الحزب وحصوله على الاعتراف من الحكومة**:

لم تشهد المملكة الأردنية الهاشمية دوراً فاعلاً للأحزاب السياسية قبل خمسينيات القران العشرين[١]، ومنها حزب البعث الذي أخذت بوادره الأولى تظهر في المملكة الأردنية عام ١٩٤٨ بعد تأثر مجموعة من الطلبة الأردنيين بجامعة دمشق واطلاعهم على أهداف ومبادئ حزب البعث العربي السوري وحضورهم للاجتماعات واللقاءات التي جرت خلال فترة الأربعينات[٢].

وبهذا تكون المملكة الأردنية الهاشمية أول دولة عربية انتشرت فيها أفكار الحزب خارج سوريا، إذ شهدت انتشاراً واسعاً بين صفوف الطلبة والشباب وأوساط الفئة المثقفين، وكان من أوائل البعثتين في الأردن أمين شقير[٣]، الذي ارتبط بالحزب منذ عام ١٩٤٤ وحضر مؤتمر التأسيس الأول المنعقد بدمشق في نيسان ١٩٤٧، كذلك حمدي الساكت الذي انتسب إلى الحزب عام ١٩٤٧[٤].

أنشأ أول فرع لحزب البعث في عمان عام ١٩٤٩ بزعامة أمين شقير، واخذ الحزب ينشط سراً لكسب أعضاء جدد إلى صفوفه[٥]. وفي نفس الوقت

١- عبد الله نقرش، هزاع والتجربة الحزبية، بحث ضمن كتاب هزاع المجالي قراءة في سيرته وتجربته مع المذكرات، المركز الأردني للدراسات والمعلومات، وزارة الثقافة، عمان، ١٩٩٦، ص ١٥٦.

٢- موفق محادين، الأحزاب والقوى السياسية في الأردن ١٩٢٧-١٩٨٧، ط١، دار الصداقة، بيروت، ١٩٨٨، ص٤٢.

٣- أمين شقير: سياسي أردني. ولد في عمان عام ١٩٢٥، درس الابتدائية والمتوسطة في عمان، والثانوية في السلط، ثم كلية الصيدلة في دمشق، كان من أوائل الأردنيين المنتمين إلى حزب البعث العربي الاشتراكي ، وكان رابع الأردنيين المشاركين في المؤتمر التأسيسي للحزب الذي عقد في عمان نيسان عام ١٩٤٧، عمل على تأسيس حزب البعث في الأردن عام ١٩٤٩ ، اختير أول أمين قطر للحزب من خارج سوريا. للمزيد ينظر : أسعد عبدالرحمن، أمين شقير، مقال منشور على شبكة الانترنيت، موقع خبر، https://www.khaberni.com/news, 22/10/2017.،

٤- محمد داودية ، وجهاً لوجه مع أمين شقير، صوت الشعب، عمان، ع١٦٠١، ٢٦ تموز ١٩٨٧، ص١٨.

٥- علي المحافظة، العلاقات الأردنية - البريطانية من تأسيس الإمارة حتى إلغاء المعاهدة (١٩٢١-١٩٥٧)، دار النهار، بيروت، ١٩٧٣، ص١٩٤.

كان عبدالله الريماوي[١] وعبدالله نعواس[٢]، يعملان لتأليف حزب آخر باسم **(حزب البعث العربي في الأردن)** دون إن يكون هناك تنسيق ما بين الحزبين بالرغم من تبني عبدالله الريماوي وعبدالله نعواس نفس المبادئ التي تبناها حزب البعث العربي، وكانت وجهة نظرهم إن يكون الحزب في البداية مستقلاً تنظيمياً عن الحزب في سوريا حتى يتمكنوا من الحصول على ترخيص من السلطة الأردنية، غير إن الأخيرة رفضت السماح بتأسيس الحزب الذي علق الريماوي آماله الكبيرة على تشكيله، وعلى إثر الرفض انتسب كل من الريماوي ونعواس رسمياً إلى حزب البعث العربي في مطلع عام ١٩٥٠[٣].

بدأ برامج الحزب بالتشكل في عام ١٩٥١ وظهرت له نشرات على فترات متقطعة، وما إن صدر الدستور الجديد للمملكة الأردنية بالثامن من كانون الأول ١٩٥٢[٤] حتى تحرك أعضاء حزب البعث للحصول على اعتراف رسمي، فقدم في الخامس من شباط ١٩٥٢ كل من: عبدالله الريماوي وعبدالله نعواس وأمين شقير وبهجت الو غريبة وفرح إسحق ومنيف الرزاز وسليمان الحديدي بطلب ترخيص للحزب وأرفق طلبهم بالنظام الأساسي الذي يمثل مبادى الحزب وهي الإيمان بوحدة الأمة العربية، ورسالتها والإيمان بوحدة الوطن العربي، والإيمان بالقومية العربية كحقيقة خالدة، والإيمان بالحرية ومحاربة الاستعمار بكافة إشكاله ووسائله، والإيمان بالاشتراكية كنظام

١- عبد الله الريماوي: سياسي أردني. ولد في رام الله عام ١٩٢٠، درس القانون في القدس وعلوم الرياضيات في الجامعة الأمريكية في بيروت، عمل مدرساً في فلسطين لخمس سنوات ، عمل في جريدة البعث عام ١٩٤٩ في رام الله واستمر لمدة عام، ثم انظم إلى حزب البعث عام ١٩٥٠ انتخب عضواً في مجلس النواب الأردني لثلاث دورات عام (١٩٥٠-١٩٥١) (١٩٥١-١٩٥٤)(١٩٥٦)، فصل بقرار من مجلس النواب بتاريخ الثالث من كانون الأول عام ١٩٥٧، بعد ذلك عين وزيرا للدولة للشؤون الخارجية عام (١٩٥٦-١٩٥٧) وسافر إلى سوريا ومصر عام ١٩٥٧، وأصبح رئيساً لحزب البعث حتى عام ١٩٦٢ ثم عاد إلى عمان عام ١٩٧٠ وأصبح عضوا في المجلس الوطني الاستشاري، توفي عام ١٩٨٠، نايف حجازي ومحمود عطا الله، شخصيات أردنية، المطبعة الأردنية، عمان، د.ت، ص١٣٧.

٢- عبد الله نعواس : سياسي أردني. ولد في القدس عام ١٩١٨، درس في كلية الحقوق جامعة دمشق ومارس المحاماة ،انتخب عضوا في مجلس النواب الأردني عام (١٩٥٠-١٩٥١)(١٩٥١-١٩٥٤). نايف حجازي ومحمود عطا الله، المصدر السابق، ص١٢٥.

٣- إبراهيم فاعور صيتان الشرعة، الأحزاب الأردنية والقضايا الوطنية والقومية (١٩٥٠-١٩٥٧)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة اليرموك، ١٩٩٥، ص٢٥.

٤- الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية، العدد ١٠٩٣، ١٩٥٢/١/٨.

اقتصادي يمنع استغلال الفرد للفرد، إلا إن مجلس الوزراء رفض في الثالث عشر من شباط ١٩٥٢ السماح بتأليف الحزب لأن مبادئه تخالف ما جاء في الفقرة الثانية من المادة (١٦) من دستور المملكة الأردنية، والذي جاء فيها للأردنيين الحق بتأليف الجمعيات والأحزاب السياسية على إن تكون غايتها مشروعه ووسائلها سلمية وذات نظم لا تخالف إحكام الدستور[١]، ألا إن هذا الرفض لم يحول دون التحرك ثانيًا للحصول على الاعتراف، وفعلاً عندما أقر مجلس النواب الأردني في الأول من كانون الأول ١٩٥٣ قانون باسم (**قانون الأحزاب السياسية لسنة ١٩٥٣**) والذي أصبح نافذ المفعول في السادس من كانون الثاني ١٩٥٤[٢].فقدم أعضاء منظمة البعث وهم كل من: عبدالله الريماوي وعبدالله نعواس وأمين شقير وسليمان الحديدي وبهجت أبو غربية وحسن الخفنشي وحمدي عبد الحميد وفرج اسحق وعلي الجعبري وراتب دروزه وعبدالكريم خريبه، في العشرين من آذار ١٩٥٤ بطلب للحصول على ترخيص بتأسيس حزب، غير إن الرفض كان جواب السلطات مرة أخرى وذلك في الثامن والعشرين من حزيران ١٩٥٤[٣]، كون إن أهداف مقدمي الطلب حسب رأي الحكومة تهدف إلى مقاومة نظام الحكم القائم وكيان الدولة[٤].

إزاء ذلك بدأ أعضاء الحزب يمارسون نشاطهم سراً، وعقدوا مؤتمرهم الثاني في عام ١٩٥٤ في بيت عبدالله الريماوي[٥] بمدينة رام الله الفلسطينية، وتقرر خلال ذلك ضرورة الحصول على الاعتراف لممارسة النشاط بشكل علني[٦]، وعليه قرر أعضاء الحزب انطلاقاً من الفقرة (ب) من المادة (٥) من

١- الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية، العدد ١٠٩٣، ١٩٥٢/١/٨.
٢- مروان أحمد سليمان العبد اللات، خريطة الأحزاب السياسية الأردنية ١٩٩٢، ج١، دار العبرة، عمان، ١٩٩٢، ص٦٧.
٣- المصدر نفسه.
٤- ناصر الدين المعايطة، نشأة للأحزاب السياسية دراسة الأحزاب الأردنية من ١٩٢١-١٩٩٣، ط١، دار العربية عمان، ١٩٩٤، ص٨١.
٥- كان المؤتمر الأول في بيت عبد الله نعواس عام ١٩٥٢ وتناولت أعماله قضايا محددة تتعلق بالتنظيم في غياب النظام الداخلي للحزب على الصعيد القومي، كما جرى انتخاب عبد الله الريماوي أمينا للحزب وقيادته ضمت بهجت أبو غربية وأمين شقير وحسين الخفشي وسليمان الحديدي وحمدي عبد المجيد. موفق محادين، المصدر السابق، ص٤٣.
٦- مصطفى دندشلي، حزب البعث العربي الاشتراكي، ط١، بيروت، الجامعة اللبنانية، ١٩٧٩، ص١٧٣.

قانون الأحزاب السياسية الأردنية لعام ١٩٥٣، والتي تشير في حالة حصول الرفض من قبل الحكومة بتأسيس حزب خلال مدة ثلاثة أشهر فيحق للمستدعين إن يعترضوا على قرار الحكومة لمحكمة التمييز بوصفها محكمة عدل عليا خلال مدة شهر من تاريخ تبليغهم القرار ويكون قرار المحكمة نهائياً[١]، ففي الثامن والعشرين من آب ١٩٥٤ تقدم البعثيين بطلبهم إلى محكمة التمييز العليا وجاءت موافقتها بعد عام كامل باعتبار قرار مجلس الوزراء باطل والموافقة على ترخيص الحزب ليكون هذا التاريخ الرسمي لحصول حزب البعث العربي الاشتراكي الأردني على الاعتراف به كحزب رسمي علني مرخص من قبل السلطات[٢].

المبحث الثاني: حزب البعث ووحدة الضفتين عام ١٩٥٠:

بعد التطورات السياسية التي شهدتها فلسطين والمنطقة العربية خلال حرب عام ١٩٤٨ دفعت بالحكومة المصرية إن تطرح فكرة إنشاء حكومة فلسطينية باسم (**حكومة عموم فلسطين**) في اجتماع الجامعة العربية بالقاهرة وذلك في الثامن من أيلول ١٩٤٨[٣]، فلقيت الفكرة القبول لدى الهيئة العربية العليا وأعلنت في الثالث والعشرين من أيلول ١٩٤٨ في مؤتمر غزة عن تشكيل حكومة عموم فلسطين في غزة برئاسة أحمد حلمي عبدالباقي واعتبار فلسطين دولة مستقلة[٤]، إلا إن هذه التطورات لم تحظ بقبول الملك عبدالله الذي كان يسعى لضم ما تبقى من الأراضي الفلسطينية إلى المملكة الأردنية، وعقدت عدة مؤتمرات أولها مؤتمر عمان في الأول من تشرين الأول ١٩٤٨ ودعي خلال المؤتمر إلى مواصلة تحرير فلسطين وتفويض الملك عبدالله ليتحدث لعرب فلسطين وسحب الثقة من الهيئة العربية العليا وعدم الاعتراف بحكومة عموم

١ - د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ملفه ٣١١/٢٧١٥ ، تقارير المفوضية العراقية في عمان، كتاب وزارة الخارجية، رئاسة الديوان الملكي، و٢٥، ١٠ تشرين الأول ١٩٥٣، ص٤٢.

٢- عبدالأمير محسن جبار، التطورات السياسية الداخلية الأردن ١٩٤٦-١٩٥٨، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩١، ص١٣٠.

٣- مركز الدراسات الاستراتيجية، العلاقات الأردنية الفلسطينية، البعد الداخلي، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٥، ص٣٧.

٤- نجيب الأحمد، فلسطين تاريخاً ونضالاً، ط١، دار الجليل للنشر، عمان، ٢٠٠٥، ص٧٦.

فلسطين[١]، ثم عقد مؤتمر أريحا في الأول من كانون الأول ١٩٤٨ وحضره العديد من الشخصيات الفلسطينية، وقد اتخذت فيه عدت قرارات أهمها مبايعة الملك عبدالله ملكا على فلسطين ووضع نظام خاص لانتخاب أعضاء يمثلون فلسطين بدلاً عن الهيئة العربية العليا[٢] جاءت موافقة مجلس الوزراء الأردني في السابع من كانون الأول على قرارات المؤتمر الأخير ثم نالت مصادقة مجلس الأمة الأردني الذي صادق عليها في الثالث عشر من الشهر نفسه[٣].

على الرغم من ردود الفعل العربية والرفض الذي أعلنته حكومات كل من السعودية ومصر والعراق، إلا إن الفلسطينيون والمؤيدون للملك عبدالله عقدوا مؤتمرًا في رام الله في السادس والعشرين من كانون الأول ١٩٤٨ وأكدوا على مبايعة الملك عبدالله ثم عقدوا مؤتمرًا ثانيًا في نابلس بعد يومين من ذلك، وأقروا فيه الموافقة على وحدة الضفتين تحت قيادة الملك عبدالله وإجراء تعديل دستوري وانتخابات لإتمام عملية الوحدة[٤]، وفي الثالث من أيار ١٩٤٩ قدم توفيق أبو الهدى استقالة وزارته ليسمح للفلسطينيين بالدخول في الوزارة الجديدة[٥].

شكل أبو الهدى في السابع من أيار عام ١٩٤٩ وزارته السابعة بناء على طلب الملك عبدالله وضمت ثلاثة وزراء فلسطينيين[٦]، وأغلقت القنصلية الأردنية في القدس بالسادس عشر من تموز ١٩٤٩، وأعلنت في نهاية عام

١- خليل حنش سوادي خليل الحمداني، الأردن وقضية فلسطين ١٩٤٧-١٩٥١، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، الموصل، ١٩٩٩، ص١٦٩.

٢- د.ك.و ،٢٧ ملفات البلاط الملكي، ملفه ٢٧٠٦/ ٣١١ ، تقارير المفوضية العراقية في عمان، كتاب وزارة الخارجية، رئاسة الديوان الملكي، تقرير شهر كانون الأول ١٩٤٨، و٢٦، ٨ كانون الثاني ١٩٤٩، ص١٥٦.

٣ -المصدر نفسه.

٤- الحسين بن طلال، مهنتي كملك أحاديث ملكية، ترجمة غازي غزيل ، ط١، المؤسسة المصرية للتوزيع، (د.م)، ص١٠٣-١٠٤.

٥- د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ملفة ٣١١/٢٧٠٨، تقرير المفوضية العراقية في عمان، كتاب وزارة الخارجية، رئاسة الديوان الملكي، تقرير النصف الأول من شهر أيار ١٩٤٩، و١٢٣، ١٧ أيار ١٩٤٩، ص٢٣٦.

٦- سهيلا سليمان شلبي، دور توفيق أبي الهدى في السياسة الأردنية أيلول ١٩٣٨- أيار ١٩٥٥، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة اليرموك، ١٩٩٨، ص٣٤.

١٩٤٩ عن حل مجلس الأمة الأردني ابتداءً من كانون الثاني ١٩٥٠ من أجل إجراء انتخابات جديدة تشمل الضفتين، وكذلك عدُّل قانون الانتخابات بحيث يكون أعضاء مجلس النواب أربعين بدلاً من عشرين يمثلون المملكة الأردنية الهاشمية مناصفة بين الضفتين، أما مجلس الأعيان فيصبح مجموع أعضاءه عشرين عضواً يتم تعيينهم من الضفتين أيضاً[١].

أما موقف حزب البعث العربي من هذه التطورات التي شهدتها المملكة الأردنية والتي أدت إلى توحيد الضفتين، أخذ يدرس بعناية من كل الجوانب فوجد أنه لا بد من الموافقة على قرار الوحدة من الناحية العملية والواقعية، مقررين بذلك المشاركة في الانتخابات النيابية التي أعقبت الوحدة [٢]، وكان وراء ذلك عدة أسباب وهي[٣]:

١- لأنه لا يمكن إقامة حكومة مستقلة في الضفة الغربية وأي محاولة لإقامة هذه الحكومة قد تؤدي إلى استيلاء إسرائيل عليها.

٢- إن مبادى الحزب القومية تفرض عليه إن يرحب بأي خطوة تقود إلى الوحدة العربية والشعب العربي.

٣- نظرة الحزب إلى أنه لا يمكن إزالة الاستعمار والخطر الإسرائيلي دون الاستعداد لذلك بتوسيع رقعة النضال العربي والانطلاق فيه من المملكة الأردنية الهاشمية.

أكد عبدالله نعواس في حديثة عن إقرار مشروع وحدة الضفتين وإثناء مناقشة قرار الوحدة في مجلس الأمة انه لا يعتقد بان هناك من يرفض جمع أجزاء وطن وشعب واحد وهو المسلك الوحيد الذي نال تأييد ورضا الأغلبية[٤]، الأغلبية[٤]، بينما أكد عبدالله الريماوي على ضرورة إتباع الأصول الدستورية في تحقيق مشروع الوحدة ومن أجل الموافقة عليه وأكد أن اشتراكهم في

١- عبد الأمير محسن جبار، المصدر السابق، ص ٨٠.
٢- إبراهيم فاعور صيتان الشرعة، المصدر السابق، ص٦٨.
٣- المصدر نفسه.
٤- محاضر مجلس النواب الأردني، الجلسة الافتتاحية من الدورة فوق العادية، ٢٤ نيسان ١٩٥٠، ص١٤.

المجلس يعني الوحدة[١]، لتكون الخطوة الأقوى من حزب البعث العربي الأردني الموافقة على قرار مجلس الأمة بوحدة الضفتين في الرابع والعشرين من نيسان ١٩٥٠[٢].

المبحث الثالث: الانتخابات النيابية ودور الحزب داخل المجالس ١٩٥٠-١٩٥٧:

كان حزب البعث من أكثر الأحزاب التي توفرت له إمكانية الدخول في العملية الانتخابية معتمد على مكانة وسمعت الحزب في سوريا ،وكذلك المكانة التي يحظى بها كل عبدالله الريماوي وعبدالله نعواس[٣]، وقد عبر أحد أعضاء الحزب وهو صاحب مجلة الجيل الجديد كمال ناصر عن رأيه في عملية المشاركة في مقال كتبه عشية الانتخابات جاء فيه: **"... إن دخول عناصر قوية إلى البرلمان على أكتاف الشعب؛ معناه إن الشعب له حق تقرير مصيره ومصير بلاده ونحن ندخل على هذا الأساس؛ لنعرف ماذا يدور حولنا... إن دخولنا المجلس النيابي معناه إننا سنشترك في تكييف المجتمع الذي نعيش فيه فان استطعنا وهو بالإمكان يقينا وإلا فلا شيء يقوى على العمل ضد غايتنا نحن أهل البلاد ... إن الانتخابات في ذاتها أمر واقع لابد منه ولنفرض جدلاً إننا لا نرضى عنها ولا نريدها ومع ذلك فالانتخابات ستجري شئنا أم أبينا في هذه الحالة هل نترك الميدان للصعاليك تقول وتجول وتتصرف بأمور الشعب من غير فهم أو معرفة؟ أم نحاول إبراز عناصر قوية مخلصة طيبة نستفيد منها ونستطيع مواجهة التيار"**[٤].

جرت الانتخابات النيابية لاختيار أعضاء مجلس النواب الأردني الثاني في الحادي عشر من نيسان ١٩٥٠ ومثل حزب البعث كل من: عبدالله الريماوي مرشحاً عن دائرة رام الله وعبدالله نعواس عن دائرة القدس، وكانت فرصتهم بالنجاح واضحة لما يمتلكانه من مكانه[٥]، وبلغ عدد الناخبين في

١- إبراهيم فاعور صيتان الشرعة، المصدر السابق، ص٦٩.
٢- موفق محادين، المصدر السابق، ص٤٨.
٣- جمال الشاعر، سياسي يتذكر تجربة في العمل السياسي، رياض الريس، (د.م) ،(د.ت)، ص١٦٢.
٤- علي إبراهيم البشايرة، المعارضة النيابية في الأردن ١٩٤٧-١٩٥٩، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية ابن رشد، ١٩٩٩، ص٦٩.
٥- إبراهيم فاعور صيتان الشرعة، المصدر السابق، ص٧١.

الضفتين ٣٠٤ إلف كان بينهم ١٢٩ إلف من الضفة الشرقية، و١٧٥ ألف من الضفة الغربية[١] وأسفرت الانتخابات عن فوز أربعين عضوًا[٢].

اجتمع أول مجلس موحد ضم أعضاء عن الضفتين وترأس المجلس عمر مطر نائب معان بإرادة ملكية وبقى حتى العشرين من كانون الأول عام ١٩٥٠ حيث تم تعيين سعيد المفتي رئيسا لمجلس النواب، غير إن المجلس النيابي الثاني لم يكمل مدته الدستورية إذ استمر لغاية الثالث من أيار ١٩٥١ حيث جرى حله، لأسباب أهمها، عدم موافقته على مشروع قانون الموازنة العامة للدولة، ولانعدام التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية[٣] وصدرت الإرادة الملكية بحل المجلس لتبدأ الحكومة من جديد بالاستعداد والتحضير لإجراء انتخابات سياسية جديدة في المملكة الهاشمية[٤].

شرعت وزارة سمير الرفاعي بالإعداد لخوض انتخابات جديدة بناء على ما ورده في الإرادة الملكية الصادرة في الثالث من آذار ١٩٥١[٥] وبدأت الأوساط السياسية تستعد للمشاركة في الانتخابات في جو يسوده الحزن والظروف السياسية غير الاعتيادية وذلك لمقتل الملك عبدالله بالقدس في العشرين من تموز ١٩٥١[٦] حيث صدر بلاغ بتعين الأمير نايف وصياً على العرش لحين عودة الأمير طلال ولي العهد الغائب للعلاج في سوريا[٧].

كلف الأمير نايف توفيق أبو الهدى بتشكيل الوزارة في الثامن والعشرين من تموز[٨] والتي أعلنت الأخيرة عن إجراء الانتخابات النيابية في

١- جريدة صدى الأهالي، بغداد، العدد ١٧١، ١٢ نيسان ١٩٥٠.
٢- علي إبراهيم البشايرة، المصدر السابق، ص٧١.
٣- سائد درويش، المرحلة الديموقراطية الجديدة في الأردن، تفاصيل المناقشات وحكومة الثقة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، عمان، ١٩٩٠، ص٦٩.
٤- د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ه ٢٧٠٨/ ٣١١ تقارير المفوضية العراقية في عمان، كتاب وزارة الخارجية، رئاسة الديوان الملكي، تقرير شهر أيار، ١١ حزيران ١٩٥١، و٣١، ص٣٩.
٥- سائد درويش، المصدر السابق، ص٦٦.
٦- الحسين بن طلال، المصدر السابق، ص٣٣.
٧- منيب ماضي وسليمان موسى، الأردن في القرن العشرين، ط١، عمان، ١٩٥٩، ص٥٥٦.
٨- للمزيد حول أعضاء الوزارة ينظر: د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ملفه ٢٧١٢/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقي في عمان، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي، تشكيل وزارة جديدة و٣٥، ٢٩كانون الثاني ١٩٥٣ ،ص٨٨.

موعدها المحدد وذلك في التاسع والعشرين من آب ١٩٥١[١]. وقد سارعت القوى السياسية إلى إعلان موقفها من هذه الانتخابات وبدأت استعدادها بالرغم أن جميع الأحزاب السياسية داخل المملكة الأردنية كانت لا تزال غير مرخصة وسرية لذلك شارك أعضائها كمرشحين مستقلين[٢].

فيما اتجه البعض من القوى السياسية في كتل لها برامجها ودعايتها المتقنة ومنها كتلة الجبهة الدستورية في الضفة الغربية (نابلس) حيث شارك النائبين عبدالله الريماوي وعبدالله نعواس عن حزب البعث في الوقت الذي كان يقضيان فترة الاعتقال داخل السجن واتخذا لهما شعار (من السجن إلى البرلمان) ويعود سبب سجنهما لانتمائهم الحزبي واتهامهم باغتيال الملك عبدالله[٣].

كما طرحت فكرة توحيد العمل وخوض الانتخابات بين البعثين والشيوعيين من قبل بعض قيادة الحزب الشيوعي وتكوين جبهة سياسية أو كما أسماها الشيوعيون آنذاك بالجبهة الوطنية لخوض الانتخابات النيابية، غير إن هذه الفكرة لقيت الرفض من قيادة حزب البعث وخصوصاً عبدالله الريماوي الذي حارب الفكرة في الوقت الذي لقيت به التأييد في أوساط البعثيين، لاسيما بعثيي الضفة الشرقية، على هذا الموقف انشق البعض من كبار البعثيين في الضفة الشرقية أمثال عبدالرحمن شقير وإبراهيم الحباشنة في إعقاب الانتخابات عام ١٩٥٣، احتجاجاً على رفض فكرة التعاون مع الشيوعيين، إلا إنهما عادا للحزب فيما بعد[٤].

لذا قرر حزب البعث عام ١٩٥١ المشاركة في الانتخابات ومثله خمس مرشحين وهم: عبدالله الريماوي عن قضاء رام الله وعبدالله نعواس عن المسيحيين في قضاء القدس وفي المنطقة الشرقية عبدالرحمن شقير ومنيب الرزاز عن عمان وفرح إسحاق عن منطقة اربد ، وقد تمكن حزب البعث من

١- علي إبراهيم البشايرة، المصدر السابق، ص٧٧.
٢- علي إبراهيم البشايرة، المصدر السابق، ص٧٨.
٣- سهيلا سليمان شلبي، المصدر السابق، ص٧٤-٧٥.
٤- جمال الشاعر، المصدر السابق، ص١٦٢.

الاحتفاظ بالمقاعد التي شغلت من قبل أعضائه داخل مجلس النواب السابق[١] وذلك بفوز النائبان عبدالله الريماوي وعبدالله نعواس[٢].

أمضى المجلس مدة سنتين وسبعة أشهر من تاريخ الأول من أيلول ١٩٥١، ولغاية الثاني والعشرين من حزيران ١٩٥٤، ونتيجة لمعارضة الأحزاب الأردنية لعودة أبو الهدى وتشكليه الوزارة الحادي عشر في المملكة الأردنية في الرابع من ١٩٥٤[٣]، وأعتبر البعثيون عودته هي عودة لبطل القوانين الاستثنائية وعدو الحريات[٤]، مما جعل ممثلين الأحزاب داخل مجلس النواب يتحدون لحجب الثقة عن وزارة توفيق أبو الهدى[٥] الأمر الذي دفع الأخير إلى حل المجلس قبل عقد مناقشة مجلس النواب جلسة الثقة وإصدار مرسوم ملكي بذلك في يوم الاثنين الثاني والعشرين من حزيران ١٩٥٤، واعتبر هذا المعارضة لشخصه وليست لصالح البلاد وأمورها[٦].

فاجأ أبو الهدى المعارضة بحلة لمجلس النواب الأمر الذي جعلها تصدر بياناً تستنكر الإجراء واصدر عبدالله الريماوي مع عبدالحليم النمر بياناً هاجما فيه مبررات أبو الهدى في حل المجلس وأشار البيان إلى إن الأخير لم يأخذ بعين الاعتبار عند تشكيلة الحكومة التغيرات السياسية وان الوزارة لم تتشكل على أساس حزبي بالإضافة إلى إن دواعي حل المجلس الحقيقية هي تخوف الوزارة من مواجهة المجلس الذي يقف الشعب وراءه للضغط الأجنبي المنادي بحل المجلس لعدم ترحيبه بروح المجلس التحررية[٧]، غير إن مساعي المعارضة والأحزاب السياسية فشلت في رفض حل المجلس النيابي فيما أعلنت

١- علي إبراهيم البشايره، المصدر السابق، ص٧٨.
٢-حصل عبد الله الريماوي على (٥٥٠٠)، فيما حصل عبد الله نعواس على (٥٠٠٠) صوتاً، إبراهيم فاعور صيتان الشرعة، المصدر السابق، ص٧٢.
٣- للمزيد حول أعضاء الوزارة ينظر: وزارة الثقافة والإعلام الأردنية، الوزارات الأردنية ١٩٢١-١٩٧٦ ط٢، وزارة الثقافة، عمان (د. ت)، ص٣٧.
٤- سهيلا سليمان الشلبي، المصدر السابق، ص١٠٠.
٥- علي عطية كامل الازيرجاوي، دور هزاع ألمجالي في السياسة الأردنية ١٩٤٧-١٩٦٠، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة ذي قار، ٢٠١٥، ص١٦٤
٦- د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ملفه٣١١/٢٧١٦، تقارير المفوضية العراقية في عمان، كتاب وزارة الخارجية، رئاسة الديوان الملكي، حل مجلس النواب الأردني و٢٣ حزيران ١٩٥٤، ص٤ .
٧- سهيلا سليمان شلبي، المصدر السابق، ص١٠٢

وزارة أبو الهدى عن إجراء الانتخابات النيابة الجديدة في السادس عشر من تشرين الأول ١٩٥٤، وفقاً للنص الدستوري في المادة (٧٣) من دستور المملكة الأردنية[١].

وجدت الأحزاب السياسية إن المصلحة الوطنية تقتضي المشاركة في الانتخابات وعدم السماح لتوفيق أبو الهدى بتزويرها أو التلاعب بها ليأتي بمجلس جديد خاضع لوزارته، وقام أبو الهدى بإصدار العديد من القرارات والقوانين لغرض سيطرتها على الموقف السياسي ومنها سعيه للاعتراف ببعض الأحزاب ومنح التراخيص لعدد من الصحف ومنها اليقظة الناطقة باسم حزب البعث والتي استمرت أسبوعين من الرابع والعشرين من تموز ولغاية الثامن من آب ١٩٥٤[٢].

تحركت الأحزاب الأردنية للتخلص من وزارة أبو الهدى وعقدت لأجل ذلك اجتماعات تقرر خلالها إرسال وفد لمقابلة الملك حسين لاطلاعه على الوضع ، وضم الوفد عبدالله الريماوي ممثلاً عن حزب البعث وقدموا طلبهم للملك الذي طالبوا فيه بتشكيل وزارة ائتلافية أو حيادية تشرف على الانتخابات معربين عن عدم ثقتهم بوزارة أبو الهدى[٣] دعا الملك حسين الأحزاب للتريث واعداً إياهم بدراسة الأمر بعد عودته من رحلة من أوروبا، غير إن الأخير قابل أبو الهدى بعد عودته في أوائل شهر آب وصرح بعد المقابلة بأنه لا تعديل وزاري على الوزارة القائمة[٤]، كما أغلق أبو الهدى بعد اطمئنانه على وزارة جريدة اليقظة لفرض سيطرته على البلاد، وعلى الرغم من تخوف الأحزاب من إمكانية تزوير أبو الهدى للانتخابات إلا أنها خاضت الانتخابات، فشارك حزب البعث بتسعة مرشحين، ستة منهم بالضفة الغربية وهم: عبدالله الريماوي، كمال ناصر، حمدي التاجي الفاروقي (رام الله)، حسني الخفش (نابلس)، بهجت أبو

١- نص المادة ينظر: علي إبراهيم البشايرة، المصدر السابق، ص٩٢.
٢- د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ملفه ٣١١/٢٧١٧، تقارير المفوضية العراقية في عمان، كتاب وزارة الخارجية، رئاسة الديوان الملكي، تقرير شهر حزيران ١٩٥٤، و٣٨، ١ تموز ١٩٥٤، ص٦١-٦٢.
٣- عبد الأمير محسن جبار، المصدر السابق، ص٥٦..
٤- علي إبراهيم البشايرة، المصدر السابق، ص٩٣-٩٤.

غريبة، عبدالله نعواس(القدس)، وثلاثة في الضفة الشرقية وهم: سليمان الحديدي ،إبراهيم عبدالله العايد (عمان)، فرج إسحاق (أربد)[١].

نتيجة لشعبية الحزب في رام الله لذلك تم ترشيح ثلاثة من أعضاء الحزب فيها وهذا متأتي من شعبية ومكانة قائد الحزب عبدالله الريماوي، وقد تبنى البعثيون عدة مطالب من خلال منهاجهم الانتخابي، لذا أكدوا على تحرير الوطن العربي من الاستعمار وتحقيق الوحدة العربية وإلغاء المعاهدة البريطانية الأردنية، وتحرير قيادة الجيش العربي من الإنجليز، وحماية حقوق العمال من خلال وضع قانون للعمل[٢]. إلا إن الحزب لم يتمكن من الحصول على أي مقعد من مقاعد المجلس في هذه الانتخابات وخسر المقعدين في المجلس السابق، وذلك بسبب التزوير الذي شهدته العملية الانتخابية والتدخل الحكومي، الأمر الذي جعل ممثلي الحزب يعلنون انسحابهم في صباح يوم السبت السادس عشر من تشرين الأول ١٩٥٤، حيث انسحب كل من سليمان الحديدي وإبراهيم عبدالله العابد[٣]، وشاركوا في المظاهرات التي شهدتها أغلب مدن المملكة الأردنية[٤]، واصطدم المتظاهرون برجال الأمن، الأمر الذي زاد الوضع سوءً، مما دفع بالسلطة بالأمر باعتقال قادة المظاهرات، وعلى إثر ذلك اعتقل عبدالله نعواس وبهجت أبو غربية وعبدالله الريماوي وكمال ناصر كما قامت السلطات باعتقال إسحاق فرج مرشح حزب البعث في أربد وأنصاره في لجان الفرز[٥].

من الأسباب التي أدت إلى فشل الحزب في الحصول على الأصوات، الانشقاق الذي حصل بسبب رفض البعثيين إقامة جبهة وطنية مع الشيوعيين، إذ كان عدد من البعثيين مؤيدين لفكرة الجبهة ومنهم إبراهيم حباشنة وعبدالرحمن

١- د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ملفه ٣١١/٢٧١٨، تقارير المفوضية العراقية في عمان، كتاب وزارة الخارجية، رئاسة الديوان الملكي، الانتخابات النيابية في عمان، و٤١، ١٨ تشرين الأول ١٩٥٤، ص٩٤.

٢- علي إبراهيم البشايرة، المصدر السابق، ص٩٩.

٣- د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ٣١١/٢٧١٨، تقارير المفوضية العراقية في عمان، كتاب وزارة الخارجية، رئاسة الديوان الملكي، الانتخابات النيابية في عمان، و٤١، ١٨ تشرين الأول ١٩٥٤، ص٩٤.

٤- ناصر الدين النشا شيبي، ماذا جرى في الشرق الأوسط؟، ط٢، المكتب التجاري، بيروت، ١٩٦٢، ص٢٠٠-٢٠١.

٥- علي إبراهيم البشايرة، المصدر السابق، ص١٠٢.

شقير، وكان نتيجة ذلك حدوث خلافات في صفوف الحزب، وأكد ذلك خروج عبدالرحمن شقير من الحزب وتأليفه الجبهة الوطنية[١].

واصل حزب البعث رفضه لمجلس النواب، والذي جاء على خلفية التدخل من قبل إتباع ومؤيدين وزارة أبو الهدى، ففي الثلاثين من تشرين الثاني من العام نفسه، قدم الحزب مذكرة احتجاج إلى رئيس الوزراء تضمنت مطالبيهم، وجاء فيها: حل مجلس النواب لأنه جاء عن طريق انتخابات مزيفه ومزورة، وطالبة بإطلاق سراح المعتقلين في المظاهرات التي شهدتها البلاد، وإجراء تحقيق مع من تسببوا في إطلاق النار على الجماهير، وبتحرير الجيش من النفوذ البريطاني، وإطلاق الحريات العامة ووضع قوانين تقدمية للصحافة والعمل الحزبي والتنظيم النقابي[٢].

شهدت المملكة الأردنية حالة من عدم الاستقرار، بسبب استمرار الأحزاب السياسية برفضها لمجلس النواب، ومما زاد الأمر سوء ما طرح خلال المدة (١٩٥٤-١٩٥٥) بدخول المملكة الأردنية لحلف بغداد، الأمر الذي رفضته أغلب الأحزاب وسارعت للضغط على الحكومات التي تشكلت لمنعها من اتخاذ قرار إدخال البلاد في الحلف الذي رفضته، كما إن ضغط الأحزاب السياسية زاد بمطالبتهم بحل المجلس القائم، من أجل ذلك تمكن عبدالله الريماوي زعيم الحزب وسليمان النابلسي زعيم الحزب الوطني الاشتراكي من مقابلة الملك حسين في الثامن عشر من حزيران ١٩٥٦، وبحضور سعيد المفتي رئيس الوزراء، إذ نقلا له الرغبة العامة في البلاد والأحزاب لحل المجلس وإجراء انتخابات نيابية جديدة[٣].

ونتيجة لذلك استجاب الملك حسين بعد أن وجد الإصرار من قبل الأحزاب المحركة للبلد بحل المجلس في يوم السادس والعشرين من الشهر نفسه بإصدار إرادة ملكية بحل مجلس النواب الأردني الرابع، والدعوة إلى إجراء

١- إبراهيم فاعور صيتان الشرعة، المصدر السابق، ص٧٤.
٢- خليل حنش سوادي الحمداني، الأحزاب السياسية في الأردن دراسة تاريخية للفترة ١٩٢٨-١٩٥٧، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ١٩٩٤، ص١٩٠.
٣- د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ملفه ٣١١/٢٧٢٢، تقارير المفوضية الراقية في عمان، كتاب وزارة الخارجية، رئاسة الديوان الملكي، تقرير شهر حزيران ١٩٥٦، و٣، ص٧٥.

انتخابات جديدة[١]، ووفقاً للتقاليد الدستورية شكل إبراهيم هاشم الوزارة الانتقالية بعد استقالة وزارة المفتي في الأول من تموز ١٩٥٦ لتشرف على سير العملية الانتخابية[٢].

حدد يوم الحادي والعشرين من تشرين الأول من العام نفسه موعداً لإجراء انتخابات المجلس النيابي الخامس للمملكة الأردنية[٣]. حيث اشترك الحزب في الانتخابات كونه احد الأحزاب المعترف بها رسمياً داخل المملكة وقدم خمسة عشر مرشحاً موزعين بين مناطق البلاد وهم: عبدالله الريماوي وكمال ناصر وحمدي التاجي الفاروقي (رام الله)، وسليمان الحديدي وإبراهيم العابد (عمان)، مصطفى الخصاونة وفرج إسحاق (اربد)، فايز المبيضين (الكرك)، بهجت أبو غربية وعبدالله نعواس (القدس)، احمد السبع (طوركوم)،حمدي عبدالمجيد وحسن الخفش (نابلس)، عبدالله غانم (جنين)[٤].

أما برنامج الحزب والذي طرح في أيلول عام ١٩٥٦ وجاء في من الناحية الداخلية: احترام الدستور والمحافظة عليه، احترام الحريات العامة والخاصة، إلغاء القوانين الرجعية، منها: قوانين الأحزاب والصحافة ووضع قوانين وفق إحكام الدستور، وتحسين الجهاز الحكومي، وتعريب الجيش وتمويله وتسليحه، ورفع مستوى التعليم في المدارس، والاهتمام بالمسيرة العلمية، ومكافحة البطالة والغلاء والاحتكار، وزيادة الدخل القومي بدراسة موارد الثروة في البلاد وإقامة مشاريع مختلفة، وتحسين الأوضاع الاقتصادية، إما من الناحية الخارجية: فقد طالب الحزب بإلغاء المعاهدة البريطانية لعام ١٩٤٨، وتوثيق العلاقات العربية، وقبول المعونة العربية، ونبذ المعونة الأجنبية، ورفض الأحلاف الغربية، والعمل على الدخول في الاتحاد المصري السوري وتوحيد

١- علي إبراهيم البشايرة، المصدر السابق، ص١٠٦.
٢- وزارة الثقافة والإعلام الأردنية، المصدر السابق، ص٥٥.
٣- الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية، العدد١٢٨٤، ١٣-٧-١٩٥٦.
٤- د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ملفه ٣١١/٢٧٢٣، تقارير المفوضية العراقية في عمان، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي، مرشحو حزب البعث الاشتراكي، و٤٢، ص٨٣.

الجيوش العربية المحيطة بإسرائيل، ورفض إي صلح مع الأخيرة واعتبار القضية الفلسطينية قضية حية[١].

طرحت فكرة تعاون البعثيين مع الجبهة الوطنية، إلا أنها لم تلقى القبول، ويعود ذلك إلى إن البعثيين كانوا قد وعدوا من قبل شخصيات متنفذة في الجيش العربي لضمان خمسة عشر مقعدا في مجلس النواب، على إن لا يتعاونوا مع إي جبهة وخاصة الشيوعيين[٢].

من جهة أخرى سعى حزب البعث للحصول على أكثر عدد من المقاعد داخل مجلس النواب ليتمكن من ممارسة أعماله وإيصال مطالبة عن طريق زيادة إعدادهم، وكذلك خوفهم من تكرر الفشل الذي حصل في الانتخابات السابقة للمجلس وعدم حصولهم على أي مقعد فيه، لذلك سعوا إلى الحصول على حليف قوي الأمر الذي دفعهم إلى الاتصال بالحزب الوطني الاشتراكي وعقدوا عدة اجتماعات لغرض توحيد العمل في توزيع المناطق الانتخابية بينهم، إلا إن الاجتماعات لم تؤدي إلى نتيجة ، والسبب يعود إلى عدم قناعة وموافقة الوطنيين الاشتراكيين في الدخول مع البعثيين والشيوعيين في قائمة واحد[٣].

أسفرت الانتخابات التي جرت في الحادي والعشرين من تشرين الأول من العام نفسه عن فوز الحزب الوطني الاشتراكي باثني عشر مقعداً، بينما لم يحصل حزب البعث الاشتراكي سوى مقعدين فاز بهما عبدالله الريماوي وكمال ناصر[٤]، وبهذا يكون ثلاثة عشر مرشحاً عن حزب البعث قد خسروا الانتخابات، ويعود ذلك إلى ما يلي[٥]:

١- د.ك.و، ملفات البلاط الملكي ، ملفه ٢٧٢٣ /٣١١، مرشحو حزب البعث الاشتراكي، و٤٢، ص٨٠-٨١؛ شبلي العيسمي، حزب البعث العربي الاشتراكي، ج٢، مرحلة النمو والتوسع (١٩٤٩-١٩٥٨)، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٨، ص٣٧-٣٨.

٢- محمد علي سماره محسن، دور إبراهيم هاشم في السياسة الأردنية ١٩٣٣-١٩٥٨، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة اليرموك، حزيران ٢٠٠٢، ص٦٣.

٣- د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ملفه ٢٧٢٢/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، كتاب وزارة الخارجية، رئاسة الديوان الملكي، سير الانتخابات النيابية ، ١٩٥٦، و٢٣، ص٥٥،

٤- وليد ناصر إبراهيم محمد أبو قاسم، الحياة النيابية في المملكة الأردنية الهاشمية ١٩٤٦ – ١٩٦٧، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة اليرموك، ١٩٩٥، ص٩٤-٩٥.

٥-ناجي علوش، الثورة والجماهير، ط٢، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٨، ص١٠٥؛ إبراهيم فاعور صيتان الشرعة، المصدر السابق، ص٧٩.

١- ضعف التنظيم الحزبي لأن معظم أعضاءه الجدد من الطلاب، وهؤلاء وضعوا وسائل تنظيم الشعب وتثقيفهم وقيادتهم.

٢- عدم إعداد برنامج تنظيمي ناجح لمرحلة الانتخابات وما وضع لم يكن يختلف عن ما وضع من قبل الأحزاب الأخرى.

٣- الغرور الذي أصاب قيادة الحزب، خصوصاً بعد الوعود الكاذبة التي حصلوا عليها من قيادات الجيش العربي.

٤- فشل جميع المحاولات في التعاون مع ببقية القوى والأحزاب السياسية داخل البلاد.

وأما عن دور الحزب البعث داخل البرلمان فقد سعى من خلال أعضاء داخل المجالس النيابية إلى طرح أفكاره وتطبيق المبادئ التي كان يدعوا إليها، واتخاذ موقف واضح من الأحداث السياسية الداخلية والخارجية ، فقد بدأ منذ افتتح المجلس النيابي الثالث إعماله في الثالث من أيلول ١٩٥١، اقترح النائب عبدالله إرسال برقية لمجلس النواب المصري لغرض لفت نظره إلى خطورة قرار مجلس الأمن الدولي، الذي أعطى لإسرائيل حق الملاحة في قناة السويس، وما ينطوي على هذا القرار من تهديد لسلامة أمن البلاد المصرية خاصة والعربية عامة[١]، رد مجلس النواب المصري على ذلك ببرقية شكر فيها مجلس النواب الأردني على اهتمامه بالقضايا العربية وخصوصاً المصرية[٢].

نتيجة لسياسة القوة التي اتبعتها وزارة أبو الهدى التاسعة[٣]، في تعاملها مع المواطنين، أدى ذلك إلى دفع النائب عبدالله نعواس توجيهه سؤال إلى سعيد المفتي وزيرا لداخلية حول إعداد المعتقلين في السجون وأسباب اعتقالهم وحجم الأذى الذي لحق ببعضهم، وقد جاء الرد موضحاً إن عدد المعتقلين السياسيين بلغ (١٩٦) معتقلاً منهم: (١٢٢) معتقلاً بتهمة تهديد النظام

١- جريدة فلسطين، العدد ٧٩٤٧/٤٤٣، ٧ أيلول ١٩٥١،ص١؛ وليد ناصر إبراهيم محمد أبو القاسم، المصدر السابق، ص٧٣.
٢- وليد ناصر إبراهيم محمد أبو القاسم ، المصدر السابق، ص٧٣.
٣- (الثامن من أيلول – السابع والعشرين من الشهر نفسه ١٩٥٢)، سائد درويش، المصدر السابق، ص٧٥.

والأمن (٧٤) معتقلاً لاعتناقهم الشيوعية[١]، ففي الجلسة المنعقدة في التاسع من أيلول ١٩٥٦ أيد كل من عبدالله الريماوي وعبدالله نعواس المقترح الذي تقدم به النائب قدري طوقان، حول الذي تضمن توسيع التعليم وجعله إجباريا لجميع المواطنين، وتوسيع قاعدة التعليم وتعميمه والنهوض بمستواه[٢]. كما طالب عبدالله نعواس إثناء مناقشة البيان الوزاري لوزارة أبو الهدى التاسعة في الثامن عشر من أيلول عام ١٩٥١ بإنجاز التعديل الدستوري فيما يخص مسؤولية الوزارة إما مجلس النواب والتوسع في صلاحيات المجلس، وأن يكون صاحب الرأي في منح الثقة أو حجبها عن الحكومة وبين نعواس أن البيان الوزاري كان وافياً في الكثير من النواحي وناقصاً في نواحي أخرى كالسكوت على ذكر الموازنة وصلاحية المجلس في إقرارها، وانتقد الوزارة السابقة لحلها المجلس، ولم يمض عليه سوى أربعه أشهر وقيامها بإقرار الموازنة على أساس غير دستوري وبقانون مؤقت، فضلاً عن ذلك بين نقصاً في البيان لسكوته التام عن الحريات والقوانين الاستثنائية والحريات الحزبية والفردية، وأشار إلى وجود مئات المعتقلين لشبهات دون تحقيق أو محاكمة، ولكن وجودهم مؤيد بقوانين استثنائية، وطالب الوزارة بمعالجة ذلك معالجة صحيحة بإلغاء القوانين الاستثنائية[٣].

في جلسته المنعقدة في الرابع والعشرين من أيلول طالب أيضا عبدالله الريماوي بتعديل الدستور لأنه يحقق إرادة الشعب وبالتالي يصبح قادر على خلق حياة ديمقراطية حقيقية ، وطالب بإعطاء الشعب حقه في إن يحكم نفسه بنفسه عن طريق ممثلي المنتخبين وقال: **"ولابد لي إن أشير حيال هذا الأمر وان كان يعود على الوزارة بنصيب من الفضل لإرغامها إياه بالإقدام على تعديل الدستور إلا إن هذا التعديل هو نتيجة لإرادة هذا الشعب الذي عبر عنه بإشكال مختلفة"**[٤].

١- وليد ناصر محمد أبو القاسم، المصدر السابق، ص٧٨.
٢-المصدر نفسه، ص٦٥-٦٦.
٣- محاضر مجلس النواب الأردني الثالث، الدورة فوق العادة، الجلسة الخامسة، ٢٤/ أيلول ١٩٥١، ص٩-١١.
٤- المصدر نفسه، ٢٤ أيلول ١٩٥١، ص٢٤.

قدمت وزارة أبو الهدى التاسعة في الرابع والعشرين من تشرين الأول عام١٩٥١ مشروع تعديل الدستور لمجلس النواب، فحاله الأخير إلى لجنة قانونية من داخل المجلس ضمت النائبان عبدالله الريماوي وعبدالله نعواس[١]، للنظر في مشروع تعديل الدستور الأردني، بقيه المشروع قيد الدراسة إمام اللجنة التي وضعت تعديلها وقدمت في السابع من تشرين الثاني عام ١٩٥١ لينال الموافقة عليه[٢].

بعد انتهاء الأعضاء من مناقشة بيان وزارة أبو الهدى، اقترح الريماوي إن يسجل أعضاء المجلس بالسياسة التي انطوى عليها بيان الوزارة وان يشكرها، فأثناء بعض النواب على هذا الاقتراح وتم التصويت على الثقة بالوزارة التي نالت الموافقة، من ضمنهم نواب حزب البعث[٣].

أما المطبوعات، فقد طالب حزب البعث بقوه من اجل إطلاق حرية الصحافة والنشر، وقد تعرضت مجلة اليقظة التابعة لحزب البعث إلى التعطيل عدة مرات، وبعد تعطيل جريدة فلسطين في تشرين الثاني ١٩٥٢ طالب حزب البعث من رئيس الحكومة أبو الهدى توضيح سبب منع الصحيفة من الصدور، مذكراً الريماوي إن رئيس الوزراء أكد في أكثر من مناسبة على إن الصحافة تتمتع بحريتها، وصرح أيضا حزب البعث في البرلمان إن على المجلس ضمان حرية الصحافة[٤]، كما أكد الريماوي في الخامس من تشرين الثاني عام ١٩٥٣ إن الحكومة اعتدت على حرية الصحافة بأشكال مختلفة، فمجرد اشاره تلفونيه او نصيحة تستعملها الحكومة تمنع نشر مالا تريد إن ينشر وتسهل نشر ما تريد

١- ضمت اللجنة كل من: هزاع المجالي رئيساً وعضوية أحمد الطراونه، أنور الخطيب، رشاد الخطيب، ورشاد مسودي ،وسليم البخيت ، وعبد الرحيم جرار . للمزيد ينظر: د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ملفه ٣١١/٢٧٠٩، تقارير شهر تشرين الأول ١٩٥١، ٨ تشرين الثاني ١٩٥١،و٩٠،ص١٧٧.

٢- علي عطية كامل الازيرجاوي، المصدر السابق، ص١٠٣-١٠٤..

٣- محاضر مجلس النواب الأردني الثالث، الدورة فوق العادة، الجلسة الخامسة، ٢٤ أيلول ١٩٥١، ص٢٢.

٤- إبراهيم فاعور صيتان الشرعة، المصدر السابق، ص٨٦.

تنشره، وهي تعلم إي وزارة إن تلفوناً من صاحب السلطة يمنع نشر إي خبر ومقال ، وهذا ما اعترض عليه حزب البعث[١].

تبنى الحزب الدفاع عن قضايا المعتقلين والسجناء السياسيين سواء كان ذلك عن طريق البرلمان والصحافة أو الشارع، فأورد الريماوي: **"إن شأن المعتقلين دون حكم فيؤسفني إن أقول بأنه يوجد أكثر من واحد واتهم معتقلون بتهم لم تثبت عليهم في المحاكم إن الخطوة الأولى في سبيل تحقيق إي إصلاح اقتصادي واجتماعي لا يمكن إن يكون إلا بطلاق الحريات"**[٢].

لم يهمل حزب البعث الانتخابات النيابية وعدها حق أساسي من حقوق الشعب كتعبير عن الحريات الديمقراطية وكتمثيل أكثر للشعب وتفعيل دور البرلمان[٣]. وفي جلسة مجلس النواب المنعقدة في مساء الحادي عشر من تشرين الثاني ١٩٥٢ لمناقشة البيان الوزاري[٤]، لوزارة أبو الهدى[٥] تكلم النائب عبدالله نعواس ووجه كلمة تهجم بها على أبو الهدى الذي وصفه بالدكتاتوري، ورد عليه النائبان حمد بن جازي، شراري بخيت، وحدثت مشادة تعرض فيها الأخير إلى الضفة الغربية، الأمر الذي أدى ترك المجلس من قبل نواب الضفة الغربية ومن ضمنهم هزاع المجالي ووحيد العوان من الضفة الشرقية[٦]، غير أن النواب الباقون اعتبروا الجلسة قانونية وصوتوا لتنال الوزارة ثقة اثنين وعشرون نائباً[٧].

إما النواب المنسحبون ومن ضمنهم نواب حزب البعث اجتمعوا في فندق بارك وقرروا تشكيل جبهة باسم (**جبهة المعارضة البرلمانية**)، كذلك

١- مذكرات مجلس النواب، الجلسة الثاني، ٢٩ تشرين الثاني١٩٥٣، ص١١.
٢-المصدر نفسه.
٣-إبراهيم فاعور صيتان الشرعة، المصدر السابق، ص٨٦.
٤- بسبب التعديل الدستوري أصبح على إي وزارة إن تقدم بيانها للحصول على تثق المجلس. للمزيد ينظر: سائد درويش، المصدر السابق، ص٨٨.
٥- استقالة الوزارة السابقة في ٢٧ أيلول ، وذلك لإنهاء ولاية طلال وتعين ولي العهد الحسين، المصدر نفسه.
٦- علي عطية كامل الازيرجاوي، المصدر السابق ص١٢٦.
٧- د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ملفه ٣١١/٢٧١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي، جلسة مجلس النواب الأردني، و٢٦، ١٣ تشرين الثاني ١٩٥٢، ص١٣٩.

قرروا تجميد النشاط الفردي لكل نائب من النواب المجتمعين واتخذوا جملة من القرارات وأصدروها كبيان للناس[١].

على الرغم من المظاهرات والاحتجاجات التي قامت بها الجبهة المعارضة إلا إن وزارة أبو الهدى استمرت حتى قدم استقالته في الخامس من أيار ١٩٥٣ عندما تسلم الملك حسين من سلطته الدستورية في الثاني من أيار[٢]، وكلف الأخير فوزي الملقي بتشكيل أول وزارة ضمت مختلف إطراف المعارضة والسياسيين في الوزارة السابقة[٣]. وقد وجد النائب عبدالله الريماوي في البيان الوزاري الذي طرحة الملك انتصاراً جريئاً لأداة الشعب واعترافه ببعض حقوق الشعب وسيطرته، لكنه طلب من رئيس الوزارة يوضح له قبل التصويت عدة أمور منها: استعداد الوزارة لتعديل مواد الدستور، وبعض القوانين الضرورية لتحقيق الديمقراطية مثل قانون تنظيم الجمعيات والأحزاب، وقانون تشريع العمل والعمال، وقانون الانتخاب، إلغاء القوانين الاستثنائية ،كذلك الأمور الاقتصادية، والمعارف، والصحة، والمواصلات، والزراعة، وفي النهاية طلب من الوزارة الإجابة الصريحة على تساؤلاته قبل طرح الثقة[٤]، كذلك انتقد عبدالله نعواس نائب حزب البعث البيان الوزاري لإغفاله بعض الأمور التي تعتبر ركن أساسي من سياسة الوزارة وهي العلاقة مع بريطانية حين قال: **"إن علاقتنا ببريطانية من الأمور الأساسية التي تكتمل سياسة الوزارة دون ذكرها وان كان البيان قد تطرق لها تطرقاً عابراً ووقف منها الموقف التقليدي الذي تعارفت عليه حكومات هذا البلد وهو الرضا بالواقع...وأن هذا الوضع يجعل من البعث التوقع من الحكومة وكل حكومة تؤلف على هذا المستوى إن تحقق أهداف البلاد التحررية الكبرى... "**[٥]. بعد

١- للمزيد ينظر: هزاع المجالي: مذكراتي، ط١، عمان، ١٩٦٠، ص١٢٥-١٢٦.
٢- وزارة الثقافة والإعلام الأردنية، المصدر السابق، ص٤٨
٣- منيب ماضي وسليمان موسى، الأردن في القرن العشرين، ص٣٦٥.
٤- د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ملفة٢٧١٣/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، كتاب وزارة الخارجية، رئاسة الديوان الملكي، جلسة الثقة في مجلس النواب ٢٧ أيار ١٩٥٣، و٢٢، ص٤٤-٤٥.
٥- المصدر نفسه، ص٤٨.

ذلك تكلم رئيس الوزراء وأجاب على بعض التساؤلات لتطرح الثقة بالوزارة والتي نالتها بـ(٣٢) صوتاً، وامتنع نواب البعث عن إعطاء أصواتهم[١].

استمرت الوزارة في عملها حتى قدمت استقالتها في ٢ أيار ١٩٥٤ ليعهد الملك حسين إلى توفيق أبو الهدى بتأليف وزارة جديدة والتي شكلها في الرابع من أيار[٢]. غير أن عودة أبو الهدى إلى السلطة وجدت معارضة ورفض من قبل نواب حزب البعث الذين رأوا بعودة الدكتاتورية والقوانين الاستثنائية[٣]، وفي الثامن من حزيران القت الوزارة بيانها وأكدت فيه على مجموعة من القوانين والإجراءات ثم تقرر تأجيل التصويت عليها إلى الثاني والعشرين من الشهر نفسه لرغبة الوزارة بالحصول على ثقة الأعضاء الذين اخذوا يتكاتفون ضدها[٤].

استمرت المعارضة ومن ضمنها نواب البعث على التمسك برفضها لوزارة أبو الهدى، وفي ليلة الحادي والعشرين اجتمعت الأحزاب الأردنية وقررت حجب الثقة عن الوزارة في الجلسة، إلا إن توفيق أبو الهدى عندما علم بهذا الاتفاق عقد اجتماعاً في يوم الاثنين الثاني والعشرين من حزيران ١٩٥٤ لمجلس الوزارة وتباحث الأمر ليتوصل إلى قناعة بضرورة حل المجلس، وفعلاً عرض هذه الفكرة على الملك حسين الذي لم يتأخر في الموافقة ليعلن توفيق أبو الهدى حل المجلس في ظهر يوم الثاني والعشرين من حزيران لتكون مفاجئة للأحزاب وممثليهم في مجلس النواب[٥].

١- علي إبراهيم البشايرة، المصدر السابق، ص١٢٢.
٢- منيب ماضي وسليمان موسى، المصدر السابق، ص٥٩٦.
٣- سليمان موسى، إعلام من الأردن توفيق أبو الهدى وسعيد المفتي، ج٢، ط٢، مكتبة الرأي، عمان، ١٩٩٣، ص٥٢.
٤- سهيلا سليمان الشلبي، المصدر السابق، ص٨٥.
٥- د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ملفه ٢٧١٦/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، كتاب وزارة الخارجية، رئاسة الديوان الملكي، تقرير حل مجلس النواب الأردني، و٢ ، ٢٣ حزيران ١٩٥٤، ص٤.

الخاتمة:

بعد مناقشة النتائج وفق أهداف البحث توصل الباحثان إلى الاستنتاجات الآتية:

١- معظم الأحزاب السياسية التي ظهرت منذ تأسيس إمارة شرقي الأردن عام ١٩٢٨حتى خمسينات القرن العشرين، أحزاب قامت بدور المعارضة للنفوذ البريطاني.

٢- كانت بداية ظهور حزب البعث العربي الاشتراكي في المملكة الأردنية عام ١٩٤٨، وذلك بتأييد مجموعة من الطلبة الأردنيين بجامعة دمشق واطلاعهم على مبادئ وأهداف حزب البعث العربي الاشتراكي السوري.

٣- حصل الحزب على اعتراف قانوني يمكنه من الاشتراك في العمل السياسي بصورة رسمية بعد إن اقر مجلس النواب الأردني في الأول من كانون الأول ١٩٥٣ قانون باسم (قانون الأحزاب السياسية لعام ١٩٥٣) والذي أصبح نافذ المفعول في السادس من كانون الثاني ١٩٥٤.

٤- طالب الحزب بإقرار مشروع وحدة الضفتين، وإثناء مناقشة المشروع في مجلس الأمة، اعتقد أعضاء الحزب بأنه لا يوجد من يرفض جمع وطن وشعب واحد وهو المسلك الذي نال تأييد الجميع، وبالتالي وافق الحزب على إقرار مجلس الأمة بوحدة الضفتين في الرابع والعشرين من نيسان ١٩٥٠.

٥- لعب الحزب الدور الكبير في المجالس النيابية التي تشكلت في المملكة الأردنية بعد خوضه المعارك الانتخابية مع الأحزاب الأخرى، وكان لأعضاء الحزب وبالخصوص النائبان عبدالله الريماوي وعبدالله نعواس دوراً كبيراً في المناقشات وقيادة المعارضة القوية لعدد من البيانات الحكومية والبرامج الوزارية مطالبين بإصلاحات واسعة في مختلف جوانب البلد وتقديم مقترحات بشان الإصلاحات الداخلية وتقديم البرامج الخدمية، حيث توجه هذا الدور في الخروج من البرلمان والدخول في جبهة المعارضة النيابية خارج البرلمان للإطاحة بحكومة أبو الهدى وإيصال صوتهم إلى الملك حسين لتحقيق مطالبيهم.

٦- تبنى الحزب قضية سد عجز المملكة الأردنية المالي وجعلها من ضمن أولوياته، فقد حث سوريا على تقديم المساعدة المالية للأردن، كما طالب بعقد اتفاق بين مصر والأردن لتقديم المساعدات للأردن مماثل للبيان الثنائي الذي عقد بين سوريا والأردن.

قائمة المصادر:

أولاً: الوثائق غير المنشورة:

١. د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ملفة٢٧١٣/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، كتاب وزارة الخارجية، رئاسة الديوان الملكي، جلسة الثقة في مجلس النواب ٢٧ أيار ١٩٥٣، و٢٢.

٢. د.ك.و، ٢٧ ملفات البلاط الملكي، ملفه ٢٧٠٦/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، كتاب وزارة الخارجية، رئاسة الديوان الملكي، تقرير شهر كانون الأول ١٩٤٨، و٢٦، ٨ كانون الثاني ١٩٤٩ .

٣. د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ملفه ٣١١/٢٧١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، كتاب وزارة الخارجية، رئاسة الديوان الملكي، جلسة مجلس النواب الأردني، و٢٦، ١٣ تشرين الثاني ١٩٥٢.

٤. د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ملفه ٣١١/٢٧١٧، تقارير المفوضية العراقية في عمان، كتاب وزارة الخارجية، رئاسة الديوان الملكي، تقرير شهر حزيران ١٩٥٤، و٣٨، ١ تموز ١٩٥٤.

٥. د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ملفه٣١١/٢٧١٦، تقارير المفوضية العراقية في عمان، كتاب وزارة الخارجية، رئاسة الديوان الملكي، حل مجلس النواب الأردني و٢٣ حزيران ١٩٥٤.

٦. د.ك.و، ملفات البلاط الملكي ،ملفه ٢٧٢٢/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، كتاب وزارة الخارجية، رئاسة الديوان الملكي، سير الانتخابات النيابية، ١٩٥٦، و٢٣.

٧. د.ك.و، ملفات البلاط الملكي ،ملفه ٣١١/٢٧٢٣، تقارير المفوضية العراقية في عمان، كتاب وزارة الخارجية، رئاسة الديوان الملكي، مرشحو حزب البعث الاشتراكي، و٤٢، ص٨٣.

٨. د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ملفه ٣١١/٢٧٢٢، تقارير المفوضية الراقية في عمان، كتاب وزارة الخارجية، رئاسة الديوان الملكي، تقرير شهر حزيران ١٩٥٦، و٣.
٩. د.ك.و، ملفات البلاط الملكي ، ملفة ٣١١/٢٧٠٨، تقرير المفوضية العراقية في عمان، كتاب وزارة الخارجية، رئاسة الديوان الملكي، تقرير النصف الأول من شهر أيار ١٩٤٩، و١٢٣، ١٧ أيار ١٩٤٩ .
١٠. د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ملفه ٣١١/٢٧١٥، تقارير المفوضية العراقية في عمان، كتاب وزارة الخارجية ، رئاسة الديوان الملكي، و٢٥، ١٠ تشرين الأول ١٩٥٣.
١١. د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ملفه ٢٧١٦/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، كتاب وزارة الخارجية، رئاسة الديوان الملكي، تقرير حل مجلس النواب الأردني، و٢، ٢٣ حزيران ١٩٥٤ .
١٢. د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ملفه ٣١١/٢٧١٨، تقارير المفوضية العراقية في عمان، كتاب وزارة الخارجية، رئاسة الديوان الملكي، الانتخابات النيابية في عمان، و٤١، ١٨ تشرين الأول ١٩٥٤.
١٣. د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ملفه ٣١١/٢٧٠٩، تقارير شهر تشرين الأول ١٩٥١، ٨ تشرين الثاني ١٩٥١، و٩٠ .
١٤. د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ملفه ٢٧١٢/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقي في عمان، كتاب وزارة الخارجية، رئاسة الديوان الملكي، تشكيل وزارة جديدة و٣٥، ٢٩ كانون الثاني ١٩٥٣.
١٥. د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ه ٢٧٠٨/ ٣١١ تقارير المفوضية العراقية في عمان، كتاب وزارة الخارجية، رئاسة الديوان الملكي، تقرير شهر أيار، ١١ حزيران ١٩٥١، و٣١.
١٦. محاضر مجلس النواب الأردني، الجلسة الافتتاحية من الدورة فوق العادية، ٢٤ نيسان ١٩٥٠.
١٧. محاضر مجلس النواب الأردني الثالث، الدورة فوق العادة، الجلسة الخامسة، ٢٤/ أيلول ١٩٥١.
١٨. مذكرات مجلس النواب، الجلسة الثاني، ٢٩ تشرين الثاني ١٩٥٣ .

ثانياً: الكتب العربية:

١. جمال الشاعر، سياسي يتذكر تجربة في العمل السياسي، رياض الريس، (د.م)، (د.م).
٢. الحسين بن طلال، مهنتي كملك أحاديث ملكية، ترجمة غازي غزيل، ط١، المؤسسة المصرية للتوزيع، (د.م) .
٣. سائد درويش، المرحلة الديمقراطية الجديدة في الأردن، تفاصيل المناقشات وحكومة الثقة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، عمان، ١٩٩٠ .
٤. سليمان موسى، إعلام من الأردن توفيق أبو الهدى وسعيد المفتي ،ج٢، ط٢، مكتبة الرأي، عمان، ١٩٩٣ .
٥. شبلي العيسمي، حزب البعث العربي الاشتراكي، ج٢، مرحلة النمو والتوسع (١٩٤٩-١٩٥٨)، دار الطليعة ، بيروت، ١٩٧٨ .
٦. عبد الله نقرش، هزاع والتجربة الحزبية، بحث ضمن كتاب هزاع المجالي قراءة في سيرته وتجربته مع المذكرات، المركز الأردني للدراسات والمعلومات، وزارة الثقافة، عمان، ١٩٩٦.
٧. علي المحافظة، العلاقات الأردنية - البريطانية من تأسيس الإمارة حتى إلغاء المعاهدة (١٩٢١-١٩٥٧)، دار النهار، بيروت، ١٩٧٣.
٨. مركز الدراسات الاستراتيجية، العلاقات الأردنية الفلسطينية، البعد الداخلي، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٥.
٩. مروان احمد سليمان العبد اللات، خريطة الأحزاب السياسية الأردنية ١٩٩٢، ج١، دار العبرة، عمان، ١٩٩٢.
١٠. مصطفى دندشلي، حزب البعث العربي الاشتراكي، ط١، بيروت، الجامعة اللبنانية، ١٩٧٩.
١١. منيب ماضي وسليمان موسى، الأردن في القرن العشرين، ط١، عمان، ١٩٥٩.
١٢. موفق محادين، الأحزاب والقوى السياسية في الأردن ١٩٢٧-١٩٨٧، ط١، دار الصداقة ، بيروت، ١٩٨٨.
١٣. ناجي علوش، الثورة والجماهير، ط٢، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٨.

١٤. ناصر الدين المعايطة، نشأة للأحزاب السياسية دراسة الأحزاب الأردنية من ١٩٢١-١٩٩٣، ط١، دار العربية عمان، ١٩٩٤.
١٥. ناصر الدين النشا شيبي، ماذا جرى في الشرق الأوسط؟، ط٢، المكتب التجاري، بيروت، ١٩٦٢ .
١٦. نايف حجازي ومحمود عطا الله، شخصيات أردنية، المطبعة الأردنية، عمان، د.ت.
١٧. نجيب الأحمد، فلسطين تاريخاً ونضالاً، ط١، دار الجليل للنشر، عمان، ٢٠٠٥.
١٨. هزاع المجالي، مذكراتي، ط١، عمان، ١٩٦٠ .
١٩. وزارة الثقافة والإعلام الأردنية، الوزارات الأردنية ١٩٢١-١٩٧٦، ط٢، وزارة الثقافة، عمان، (د. ت) .

ثالثاً: الرسائل و الأطاريح الجامعية:

١. إبراهيم فاعور صيتان الشرعة، الأحزاب الأردنية والقضايا الوطنية والقومية (١٩٥٠-١٩٥٧)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة اليرموك، ١٩٩٥.
٢. خليل حنش سوادي الحمداني، الأحزاب السياسية في الأردن دراسة تاريخية للفترة ١٩٢٨-١٩٥٧، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية ابن الرشد، جامعة بغداد، ١٩٩٤.
٣. خليل حنش سوادي خليل الحمداني، الأردن وقضية فلسطين ١٩٤٧-١٩٥١، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، الموصل، ١٩٩٩.
٤. سهيلا سليمان شلبي، دور توفيق أبي الهدى في السياسة الأردنية أيلول ١٩٣٨- أيار ١٩٥٥، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة اليرموك، ١٩٩٨ .
٥. عبد الأمير محسن جبار، التطورات السياسية الداخلية الأردن ١٩٤٦-١٩٥٨، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩١.

٦. علي إبراهيم البشايرة، المعارضة النيابية في الأردن ١٩٤٧-١٩٥٩، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية ابن رشد، ١٩٩٩ .
٧. علي عطية كامل الازيرجاوي، دور هزاع المجالي في السياسة الأردنية ١٩٤٧-١٩٦٠، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة ذي قار ، ٢٠١٥ .
٨. محمد علي سماره محسن، دور إبراهيم هاشم في السياسة الأردنية ١٩٣٣-١٩٥٨، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة اليرموك ، حزيران ٢٠٠٢ .
٩. وليد ناصر إبراهيم محمد أبو قاسم، الحياة النيابية في المملكة الأردنية الهاشمية ١٩٤٦ – ١٩٦٧، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة اليرموك، ١٩٩٥.

رابعاً: الصحف:

١. جريدة صدى الأهالي، بغداد، العدد ١٧١، ١٢ نيسان ١٩٥٠.
٢. جريدة فلسطين، العدد ٧٩٤٧/٤٤٣، ٧ أيلول ١٩٥١.
٣. الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية، العدد ١٠٩٣، ١٩٥٢/١/٨.
٤. الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية، العدد ١٢٨٤، ١٣-٧-١٩٥٦.
٥. صوت الشعب، عمان، ع ١٦٠١، ٢٦ تموز ١٩٨٧.